

أزمة اللاجئين السوريين في تركيا

التحديات وسيناريوهات الحل المقترحة

الدكتور عبدالله حمادة، جامعة حلب - كلية الاقتصاد، قسم الإحصاء ونظم المعلومات

الملخص:

مع استمرار الهجمة الشرسة لقوات بشار والقوات الروسية والإيرانيين والميليشيات الشيعية على المدنيين في سورية تتزايد أعداد السوريين في تركيا حتى تجاوزت 2715000 شخص، ومع طول فترة إقامة السوريين والازدحام على مرافق الحياة في بعض المدن التركية، وظهرت الكثير من المشكلات لدى السوريين، لمعرفة هذه المشكلات قمنا بدراسة ميدانية لمئة أسرة سورية في غازي عنتاب وكيليس، ومن خلالها حددنا أهم المشكلات التي يعني منها السوريين في تركيا، وكانت كالتالي:

- أ- مشكلات العمالة: عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات.
- ب- مشكلات المستثمرون: إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها.
- ت- مشكلات السكن: آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم كتابة عقود آجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر.
- ث- مشكلات التعليم: عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، عدم السماح بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين.
- ج- مشكلات التوثيق: عدم إمكانية توثيق حالات الزواج والطلاق، وعدم توثيق حالات الولادة والوفيات وما يترتب عليها من مشكلات.
- ح- مشكلات الصحة: عدم إمكانية التواصل مع الكادر الطبي في المشافي التركية بسبب عدم توفر اللغة التركية لدى جميع المرضى، عدم السماح للأطباء السوريين بممارسة المهنة إلا بإجراءات قاسية جداً، لم يسمح بافتتاح مشافي خاصة بالسوريين.

وقمنا بعض أهم سيناريوهات تجاوز هذه المشكلات التي يعاني منها السوريين في تركيا، كالتالي:
أ- بناء قاعد بيانات للسوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة أعدادهم وخبراتهم، ومجالات اهتمامهم، لنتمكن من خدمتهم.

ب- تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع خدمية ومشاريع تجارية، لاستيعاب أكبر عدد من رجال الأعمال السوريين والمحافظة على رؤوس أموالهم، وبالتالي استيعاب أعداد كبيرة من العمال السوريين.

ت- إحداث المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لاستقطاب أكبر عدد من رجال الأعمال السوريين والأتراك، وتسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري، وأيضاً استيعاب أكبر عدد من العمال السوريين.

ث- السماح بإحداث جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين وبكافة الاختصاصات، حالياً في تركيا ويتم نقلها إلى الداخل السوري عندما تتوفر الظروف لذلك.

ج- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات وتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات. وتوثيق حالات البيع والشراء للممتلكات المنقولة وغير المنقولة بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك.

ح- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة تركية سورية، والسماح بتوظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة تلك المشافي التي يرتادها السوريون.

خ- دمج السوريين في المجتمع التركي، عن طريق إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على كيفية التأقلم مع المجتمع التركي، وإقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الاخوة الاتراك والسوريين، وتعريف السوريين بالعادات والتقاليد التركية والمحافظة عليها.

المقدمة:

مازلت أعداد كبيرة من السوريين يواصلون التدفق عبر الحدود التركية هرباً من القصف الهجمي الذي ينزله النظام الأسدي بحق الشعب السوري، حيث وجدوا في تركيا ملاذاً آمناً لعائلاتهم. ويتركز عدد كبير من المؤسسات المعارضة السورية ومنظمات من جنسيات مختلفة عاملة في الشؤون السورية في مختلف المدن التركية، خاصة في الولايات الحدودية الجنوبية. إن إقامة السوريين في تركيا لفترة طويلة تجاوزت الخمس سنوات وعدم معرفة متى ستنتهي هذه الأزمة أفضى إلى بروز

عدة مشكلات كارتفاع آجار البيوت وانخفاض أجور العمال الأتراك والازدحام على مرافق الحياة في بعض المدن التركية، كل ذلك أدى إلى نشوء حساسيات في المجتمع التركي تجاه اللاجئين السوريين.

مرّت خمسة سنوات على بدء الثورة والأحداث الدامية في سورية مازالت مستمرة، وصل عدد السوريين الذين عبروا باتجاه تركيا نحو 2715000 شخص، بناء على سياسة الباب المفتوح التركية، وهو ما أدى بدوره، إلى فتح أبواب المشكلات الاجتماعية والمعيشية، وارتفاع التوتر بين أفراد المجتمع التركي وضيوفهم من السوريين.

رغم التجانس في كثير من العادات والتقاليد بين السوريين والاخوة الأتراك لكن هنالك أيضاً بعض العادات في المجتمع التركي تختلف عن المجتمع السوري بالإضافة إلى اختلاف اللغة، وهذا ما أدى إلى وجود بعض الاختلافات بين السوريين والأتراك، معظمها ناتج عن عدم انخراط السوريين بالمجتمع التركي والتأقلم مع العادات والتقاليد التركية المختلفة، وبعضها ناتج عن تصرفات بعض الشباب الأتراك الذين يستخدمون الأزمة السورية ضد نظام الحكم في تركيا.

لقد كثرت في الآونة الأخيرة الكثير من المشكلات لدى السوريين، مثل: ارتكاب بعض اللاجئين السوريين لأعمال شغب، وزيادة أعداد المتسولين منهم، إضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الأساسية، كالمستشفيات والمدارس، وارتفاع إيجار المساكن، وانتشار العمالة السورية الرخيصة، إن كل ذلك شكل أسباباً مهمة لخلق العديد من المشكلات بين بعض المواطنين الأتراك وبعض اللاجئين السوريين في الآونة الأخيرة.

لقد دفعت حالات القصف التي تتعرض لها ولاية كيليس من الطرف السورية إلى كثير من المظاهرات ضد وجود السوريين، ورافقها حالات تكسير لمحلات السوريين وسياراتهم واهانتهم، لكن سرعان ما تدخلت الحكومة التركية وهدأت من حالت الغليان في الشارع التركي، وفرضت الكثير من العقوبات المادية والمسلكية على المعتدين على السوريين.

كما دفعت كثرة التوترات في غازي عنتاب، العديد من المواطنين الأتراك للدعوة إلى تظاهرات ضد وجود السوريين في بلادهم. ورغم الإقبال المتواضع على هذه الدعوات، وعدم جديتها، إلا أنها دفعت الحكومة التركية إلى إصدار العديد من التعليمات الجديدة الخاصة بالسوريين.

مشكلة البحث:

لقد واجه السوريون إلى الكثير من المشكلات على مستوى الفرد أو الأسرة، منها ما يتعلق بعمل السوريين، ومنها ما يتعلق بخدمات التعليم والصحة، ومنها ما يتعلق بالإيجار وقوانينه، ومشكلات حياتية أخرى.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من كونها تحدد أهم المشكلات التي يعانيها السوريون في تركيا، وترتيبها حسب الأهمية، واقتراحات حلها، وتحديد أهم جهات التواصل لحل هذه المشكلات.

الدراسة التحليلية:

قمنا بدراسة أهم التحديات التي تواجه تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، وماهي أهم السيناريوهات المقترحة للحد من انتشار المشكلات بين السوريين والأترك، وتأمين العيش الكريم للسوريين في تركيا في حال طالت الأزمة السورية لسنوات أخرى، وذلك من خلال إجراء لقاءات مباشرة مع مئة شخص من السوريين المتواجدين في مدينتي غازي عنتاب وكيليس حول المشكلات التي يواجهونها خلال معيشتهم في تركيا، وماهي وجهات نظرهم حول تحسين المعيشة في تركيا، ريثما تنتهي الأزمة السورية ويغادرون إلى بلدهم سورية.

تمحورت معظم الإجابات حول المشكلات التالية:

1- مشكلات العمالة:

تنقسم المشكلات المتعلقة بالعمالة إلى قسمين:

خ- قسم يبحث عن عمل، وهؤلاء كثر تجاوزت نسبتهم 55% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي: عدم توفر فرص عمل، أجور منخفضة جداً، عدم التسجيل بالتأمينات، المعاملة غير اللائقة من أرباب العمل، عدم دفع الأجرة بشكل كامل، الطرد من العمل لأي سبب كان، صعوبة التواصل مع أرباب العمل أو مع الزبائن لعدم التمكن من تعلم اللغة التركية.

د- قسم يبحث عن استثمار: وهؤلاء قليلون بلغت نسبتهم 13% من الذين قابلناهم، وتنحصر مشكلاتهم، بما يلي: إجراءات التراخيص المعقدة للاستثمارات التي يريدونها، الحاجة دائماً لوجود شريك تركي لتسهيل المعاملات، عدم وجود جهة سورية ذات ثقة

تتبنى معاملاتهم، عدم معرفتهم بالقوانين التركية الخاصة بالاستثمار، عدم معرفتهم بالسوق التركية بشكل كافٍ، عدم توفر رؤوس الأموال الكافية للمشاريع التي يرغبون القيام بها، صعوبة التواصل مع المؤسسات التركية أثناء معاملاتهم لعدم تمكنهم من اللغة التركية.

2- مشكلات السكن:

بلغت نسبة الذين يشكون من مشكلات السكن 40% من الذين قابلناهم، وتتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: آجار البيوت في ارتفاع مستمر، عدم توفر شروط السكن اللائق في كثير من البيوت، عدم كتابة عقود آجار في كثير من الحالات وفي حال كتابة العقود فهي تكتب باللغة التركية التي لا يعرفها المستأجر، وظهرت بعض حالات الغبن في كتابة العقود، صعوبة التواصل بين المستأجر والمؤجر لعدم معرفة المستأجر باللغة التركية.

3- مشكلات التعليم:

تنقسم مشكلة التعليم إلى قسمين كما تناولها الذين تمت مقابلتهم:

أ- مشكلات التعليم قبل الجامعي: بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم قبل الجامعي حوالي 26% من الذين قابلناهم، وتتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: عدم توفر المدارس الكافية للطلاب السوريين وبقاء أعداد كبيرة جداً خارج المدارس، عدم السماح بفتح مدارس للطلاب السوريين في كثير من المدن التركية، سيطرة بعض ضعاف النفوس غير الكفؤين في كثير من المدارس السورية التي تم افتتاحها في تركيا بسبب معرفتهم باللغة التركية فقط وإمكانية تواصلهم مع الاتراك، معظم المدارس لا تحقق الشروط اللازمة، ومعظمها في بيوت تم استئجارها من قبل بعض السوريين وجعلوها مدارس للطلاب السوريين، صعوبة إجراءات ترخيص المدارس للسوريين في تركيا.

ب- مشكلات التعليم الجامعي: بلغت نسبة الذين تناولوا مشكلة التعليم الجامعي حوالي 20% من الذين قابلناهم، وتتنحصر مشكلاتهم، فيما يلي: عدم استيعاب الجامعات التركية إلا بضع مئات من الطلاب السوريين المستجدين، قبول بعض الجامعات الطلاب السوريين كطالب ضيف لكن بدون شهادة تخرج، صعوبة إجراءات قبول الطلاب المنقطعين عن الجامعة لعدم توفر كافة الوثائق المطلوبة وخاصة جواز السفر

أو النسخة الأصلية من شهادة الثانوية حصراً، وهذا غير متوفر للطلاب الذين غادروا سورية، عدم السماح بترخيص أي جامعة خاصة بالطلاب السوريين أو استئجار أي جامعة تركية أو فرع لجامعة تركية ببعض التجاوزات للطلاب السوريين، بالإضافة لصعوبة تعلم اللغة التركية. طبعاً نفس الامر ينطبق على طلاب الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).

4- مشكلات التوثيق:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات التوثيق 17% من الذين قابلناهم، وتتنحصر مشكلاتهم في عدم التوثيق من قبل المؤسسات التركية للأحداث التالية: عدم إمكانية توثيق حالات الزواج وما يترتب عليها من ضياع لحقوق الزوجين في حال حصلت أية مشكلات، عدم توثيق حالات الطلاق وما يترتب عليها من مشكلات أخرى، عدم توثيق حالات الولادة وما يترتب عليها من مشكلات، عدم توثيق حالات الوفيات وما يترتب عليها من مشكلات وخاصة مشكلات الميراث وغيرها.

5- مشكلات الصحة:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات الصحة 11% من الذين قابلناهم، إن نسبة الذين يعانون من مشكلات في المجالات الصحية قليلة لأن الحكومة التركية فتحت المجال أمام المرضى السوريين بشكل كبير، ومع ذلك وجدت بعض المشكلات كما صرح بعض الذين تمت مقابلتهم يمكن حصرها بما يلي: عدم إمكانية التواصل مع الكادر الطبي في المشافي التركية بسبب عدم توفر اللغة التركية لدى جميع المرضى، عدم السماح للأطباء السوريين بممارسة المهنة إلا بإجراءات قاسية جداً، فحتى الآن لم يسمح لطبيب سوري فتح عيادة خاصة، لم يسمح بافتتاح مشافي خاصة بالسوريين.

6- المشكلات الخاصة بالسيارات:

بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات السيارات 7% من الذين قابلناهم، إن نسبة الذين يعانون من مشكلات السيارات قليلة جداً لعدم توفر السيارات إلا لدى فئة معينة من السوريين، ومع ذلك ظهرت بعض المشكلات كما صرح بعض الذين تمت مقابلتهم، يمكن حصرها بما يلي: عدم معرفة القوانين الخاصة بالسير في تركيا لتجاوز المخالفات، عدم

معرفة مالكي السيارات بالمخالفات التي يرتكبونها وعدم معرفتهم بكيفية سدادها، عدم إمكانية إجراء الكشف الدوري للسيارة في تركيا، عدم السماح بتبديل بعض المواصفات في السيارة وخاصة في حال تعرضها لحادث ما، تعرض كثير من السيارات للضرب وكسر الزجاج من قبل بعض الشبان الاتراك، هنالك بعض المضايقات من بعض سائقي السيارات التركية عندما يرون السيارة السورية أمامهم.

7- مشكلات الإقامة:

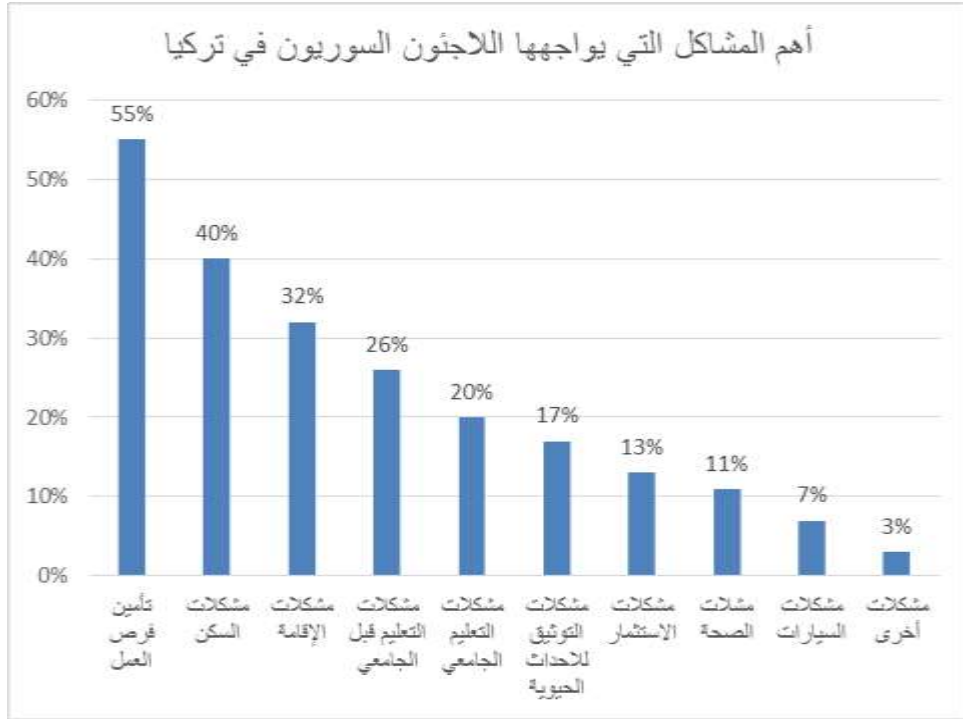
بلغت نسبة الذين يعانون من مشكلات الإقامة 32% من الذين قابلناهم، ويمكن تقسيمهم إلى ما يلي:

- أ- إقامات مؤقتة لمدة عام خاصة بالسوريين الذين يملكون جوازات سفر، لكن المشكلة أنهم لم يسمحوا من خلال هذه الإقامة بممارسة أي عمل.
- ب- الآن يتم تغيير هذه الإقامات إلى إقامات أجنبي في تركيا ليس لها أي خصوصية للسوريين، وهذه الإقامات أصبحت تتطلب إجراءات صعبة ومصاريف كبيرة.
- ت- السماح للسوريين الإقامة في تركيا من خلال بطاقة التعريف وهذه البطاقة حالياً لا تؤهلهم أن يمارسوا أي عمل.

8- مشكلات أخرى:

من هذه المشكلات عدم السماح للقانونيين السوريين متابعة قضايا السوريين في المحاكم التركية، وأيضاً عدم توصيل آراء السوريين إلى الأخوة الاتراك وخاصة بالمشاركة ببعض البرامج الإعلامية، ومنها أيضاً عدم قبول الكثير من تصرفات السوريين من قبل الأخوة الاتراك لأنها لا تروق لهم.

الشكل البياني التالي يوضح ترتيب أهم المشكلات التي يواجهها اللاجئون السوريون في تركيا حالياً وذلك بالاعتماد على آراء الذين تمت مقابلتهم من السوريين في مدينتي غازي عنتاب وكيليس.



السيناريوهات المقترحة لتجاوز أزمة اللاجئين السوريين في تركيا:

هنالك اجتماعات مكثفة بين المسؤولين الأتراك وممثلي المعارضة السورية وبعض المنظمات المهمة بالشؤون السورية لتخفيف حدة التوتر بين الأخوة الأتراك والسوريين، تناولت الكثير من المشكلات من الجانب التركي وأيضاً المشكلات من الجانب السوري، وهناك بعض الخطوات العملية لاحتواء الأزمة بين الجانبين.

وفيما يلي بعض السيناريوهات التي توصلنا إليها لحل مشكلات اللاجئين السوريين في تركيا نوجهها أولاً لوزارات الحكومة السورية المؤقتة ولمنظمات المجتمع المدني مثل اتحادات رجال الأعمال للتواصل مع الحكومة التركية ورجال الأعمال الأتراك للوصول إلى حل أزمة اللاجئين السوريين في تركيا:

- 1- تأمين فرص عمل للسوريين في تركيا، (نوجهها للحكومة السورية المؤقتة - وزارة الاقتصاد والمالية - وزارة الصناعة واتحادات رجال الأعمال السورية والتركية وأيضاً إلى الحكومة التركية)

د- بناء قاعد بيانات للعمال السوريين المتواجدين في تركيا، لمعرفة اعدادهم وخبراتهم،
لنتمكن من خدمتهم.

ذ- بناء قاعدة بيانات للمستثمرين السوريين ومجالات اهتمامهم، لمعرفة إمكانية خدمتهم.
ر- تسهيل إجراءات ترخيص مشاريع صناعية ومشاريع خدمية ومشاريع تجارية، لاستيعاب
أكبر عدد من رجال الاعمال السوريين والمحافظة على رؤوس أموالهم، وبالتالي
استيعاب أعداد كبيرة من العمال السوريين.

ز- إحداث المنطقة الحرة على الحدود السورية التركية لاستقطاب أكبر عدد من رجال
الاعمال السوريين والأترك، وتسهيل نقل البضائع إلى الداخل السوري، وأيضاً استيعاب
أكبر عدد من العمال السوريين.

س- إحداث شركات مساهمة سورية تركية يساهم في رأسمالها رجال الاعمال السوريين
ورجال الاعمال الأترك، وتوفر فرص عمل للعمال السوريين، كما نوصي بأن يكون
نشاطها تجارياً في تأمين الاحتياجات والخدمات اليومية للسوريين.

ش- تأمين تسهيلات بنكية للسوريين لزيادة الاستثمارات وخلق فرص العمل.

2- السكن: (نوجهها لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- تحسين شروط السكن وخاص مصدر مياه الشرب والمنافع حمام مطبخ تواليت.

ب- الحد من ارتفاع الآجار ومنع الاحتكار.

ت- كتابة عقود الآجار باللغة التركية وباللغة العربية.

ث- السماح بتملك السوريين للبيوت بمجرد توفر الإقامة.

ج- إشادة أبنية سكنية خاصة للسوريين بآجار مخفض بجوار المدن التركية.

3- التعليم: (نوجهها إلى وزارة التعليم والتربية في الحكومة السورية المؤقتة، وأيضاً إلى

الحكومة التركية)

أ- فتح مدارس تكفي لاستيعاب كافة الطلاب السوريين.

ب- تدريس مواد ذات فائدة لظروف السوريين في ظل هذه الازمة، مثل مواد التربية

المدنية، عمل دورات تدريبية للمدرسين في منهاج التربية المدنية.

ت- زيادة عدد مقاعد الطلاب السوريين في الجامعات التركية.

ث- قبول طلاب الجامعة السوريين المنقطعين عن الجامعة وإن لم تتوفر كافة الوثائق المطلوبة.

ج- إحداث فرع لجامعة تركية أو أكثر خاصة بالطلاب السوريين، يكون الدوام فيه بعد انتهاء دوام الطلاب الأتراك وفي أيام العطل.

ح- السماح بإحداث جامعات سورية خاصة بالطلاب السوريين وبكافة الاختصاصات، حالياً في تركيا ويتم نقلها إلى الداخل السوري عندما تتوفر الظروف لذلك.

4- **توثيق الأحداث الحيوية:** (نوجهها إلى وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الولادة والوفيات في تركيا.

ب- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات الزواج بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك، للمحافظة على حقوق المتزوجات السوريات.

ت- فتح مكاتب تركية سورية لتوثيق حالات البيع والشراء للممتلكات المنقولة وغير المنقولة بين السوريين فيما بينهم، وأيضاً بين السوريين والأتراك.

5- **الصحة:** (نوجهها إلى وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة ونقابة الأطباء السورية الحرة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- تسهيل قبول كافة المرضى السوريين في المشافي التركية.

ب- إحداث مشافي مؤقتة خاصة بالسوريين بكوادر مشتركة تركية سورية.

ت- توظيف الكوادر الطبية السورية في المشافي التركية وخاصة تلك المشافي التي يرتادها السوريون.

6- **السيارات:** (نوجهها لوزارة النقل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)

أ- توضيح قوانين السير لأصحاب السيارات السورية.

ب- تسهيل طرائق دفع الغرامات الخاصة بمخالفات السير.

ت- تسهيل إجراء الكشف الدوري للسيارات السورية في تركيا.

ث- تسهيل إجراء التعديلات الضرورية على السيارات السورية وتثبيت ذلك على أوراق السيارة.

ج- توثيق عمليات البيع والشراء للسيارات بين السوريين فيما بينهم أو بين السوريين والأتراك.

- ح-كتابة عقود البيع والشراء والآجار للسيارات السورية باللغة التركية وباللغة العربية.
- 7-الإقامة: (نوجهها وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)
أ- تسهيل إجراءات الإقامة للسوريين ومراعاة ظروفهم الحالية.
ب-السماح للسوريين بممارسة العمل بأي نوع من أنواع الإقامة المتوفرة لديهم.
- 8- مشاركة السوريين في الكثير من البرامج الإعلامية التلفزيونية، لتوضيح الكثير من وجهات النظر بين السوريين والأخوة الأتراك، مشاركة الممثلين السوريين في الأفلام والمسلسلات التلفزيونية التركية. (نوجهها وزارة الثقافة في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية).
- 9-دمج السوريين في المجتمع التركي: (نوجهها لوزارة الثقافة ووزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة وأيضاً إلى الحكومة التركية)
أ- إقامة دورات تدريبية للشباب السوريين على كيفية التأقلم مع المجتمع التركي.
ب-إقامة ندوات ثقافية مشتركة بين الاخوة الأتراك والسوريين.
ت-تعريف السوريين بالعادات والتقاليد التركية والمحافظة عليها.
ث-حسن المعاملة بين السوريين والأخوة الأتراك.

الخاتمة:

أخيراً هذه التوصيات ستوجه إلى الحكومة التركية وإلى الحكومة السورية المؤقتة وإلى منظمات المجتمع المدني وخاصة اتحادات رجال الاعمال التركية والسورية. ولقد لمسنا في الآونة الأخيرة خطوات سريعة من جانب الحكومة التركية لتشكيل مجالس مشتركة تركية سورية في معظم المدن التركية التي يتواجد فيها السوريون بأعداد كبيرة، بهدف الوقوف على أهم المشكلات التي يواجهها الاخوة الأتراك بسبب وجود السوريين، وأيضاً الوقوف على أهم احتياجات السوريين في تركيا، وسنتواصل مع هذه المجالس وخاصة ما يمثل الجانب السوري لنناقش معه هذه السيناريوهات المقترحة لحل أزمة السوريين في تركيا.